الأمن الغذائي وإشكالات التوسع العمراني على الأراضي الزراعية في الجزائر.

د. سقني فاكية - جامعة سطيف -2-
أ. فوغالي حليمة - باحثة دكتوراه بجامعة باتنة- 1

الملخص:

رغم ما تم التوصل إليه من تطورات حضرية في الجزائر بإتباع سياسات التخطيط العمراني، ووضع قواعد التعمير والبناء والتهيئة العمرانية، والرقابة القضائية على القرارات الإدارية البيئية غير مشروعة، بهدف تطوير مجال الإسكان والتعمير.

إلا أن النمو السكاني المرتفع، وتزايد أزمة السكن، وغيرها من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كان لها أثرها على المجال الزراعي، وما قد يرتبه ذلك من مخاطر على الأمن الغذائي وحياة الإنسان وكرامته وحرية البقاء.

وبما أن البعد البيئي للتنمية المستدامة يهدف إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية–ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وإلى حماية مصايد الأسماك- مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد، والفشل في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كالأراضي الزراعية كفيل بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل والتأثير في الأمن الغذائي، أي يوجد ترابط وثيق بين التوسع العمراني، الأمن الغذائي، والتنمية المستدامة.

Abstract :

Despite what has been achieved regarding urban development in Algeria, through implementing urban planification policies, establishing rules of construction, reconstruction, and urbanization, enhancing judicial control of illegal environmental administrative decisions to develop the field of housing and urbanism; high and speed population growth accompanied with an increasing housing crisis (among many other socio-economic, environmental problems) have impacted the agricultural field, causing major risks to food security and citizen's life and human dignity. On an other hand, since the environmental dimension of sustainable development aims at protecting the natural resources necessary for food production (from protecting the soil, protecting the spaces allocated to trees and protecting fisheries), in addition to expaning production to meet the needs of the

growing population. In fact, failure in maintaining the natural resources on which agriculture heavily depends, such as agricultural soil spaces, will certainly cause future food shortages and threaten national food security. The close interdependence among urbanization, food security and sustainable development can not be underestimated any more.

مقدمة:

تعتبر الأراضي الزراعية من أهم عناصر الإنتاج الغذائي، فالتنمية الزراعية تمثل ركيزة أساسية لتحقيق تنمية مستدامة؛ ومع أن الجزائر تملك مساحة زراعية كبيرة، إلا أن الزيادة المستمرة في عدد السكان أدى إلى الاستخدام الغير رشيد لهذه الأراضي وتحويلها إلى مجال الإسكان والتعمير.

فبتزايد النمو السكاني في المدن، وكثرة المطالبة بالحق في السكن كحق عالمي من حقوق الإنسان، برزت مشكلات بيئية تتعلق بظهور الأحياء العشوائية التي تعاني من عدم توفر الخدمات والمرافق العامة، وهذا ما سبب ضغوط كبيرة على أجهزة الدولة من أجل توفير ها.

فهذا التزايد السكاني المستمر مع استمرار تدفق سكان الأرياف إلى مراكز المدن وأطرافها، أو ما يسمى النمو الحضري غير المخطط والسريع على أطراف المدن من خلال تحويل الأراضي الزراعية إلى مناطق سكنية جديدة دون إذن قانوني مسبق، وهذا في إطار غياب السيطرة على النمط العمراني على أطراف المدن، **(بوقصاص، ص 135.)**أدى إلى ظهور العديد من المخاطر على الأمن البيئي الحضري بسبب الملوثات البيئية، والتصرفات اللاوعية والغير مسؤولة من طرف السكان، الذين يفتقدون للحس والوعي والثقافة الحضارية، وعدم استيعابهم لمفهوم الحياة الحضرية كأسلوب للحياة، **(نفس المرجع)**وعلى الصفة الجمالية للطبيعة والأراضي الزراعية، والكائنات الحية، خاصة مع انتشار الأمراض المختلفة، ونقص مصادر الإنتاج الغذائي.

وباستمرار الاعتداء على البيئة والمحيط، أصبح من الضروري التكفل بملف البيئة كأولوية، وإيجاد حلول لمشكلة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية لتحقيق التنمية المستدامة والأمن الغذائي، لذلك فإن الإشكالية الأساسية لهذه الدراسة تتمثل فيما يلي:

كيف يمكن مواجهة التوسع العمراني على الأراضي الزراعية في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي في إطار التنمية المستدامة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، سنتطرق إلى النقاط الآتية:

أولا: تحديد مفاهيم الدراسة:

قبل التطرق إلى أهم أسباب التوسع العمراني على الأراضي الزراعية، ومخاطر ذلك على الأمن الغذائي، والبيئة بصفة عامة، كان لابد من تحديد مفاهيم الدراسة:

1- مفهوم التوسع العمراني:

التوسع العمراني هو جزء من شكل عمراني بجانب مجتمع موجود، عندما تحدث عملية الاستمرارية يرتكز على تركيبات هندسية مستمرة أو متقطعة، وتكون مخططة إذا كانت مرتبطة بنسيج عمراني موجود، ونقول عن الأنسجة أنها تتوسع بشكل جيد إذا كان هناك تشابه بين النسيج الموجود والذي سيضاف إلى التوسع، فهو عملية استغلال العقار العمراني بطريقة مستمرة نحو أطراف المدينة، أو هو عملية زحف لنسيج عمراني خارج المدينة سواء كان أفقيا أو عموديا، وبطريقة عقلانية، وعلى العموم هو عبارة عن تجزيئات لأشكال عمرانية ذات هندسة منتظمة أو شبه منتظمة مشكلة تجمع عمراني متجانس. **(صبري، 1996، ص49 -48)**

كما يعرف التوسع العمراني على أنه: " الزيادة المستمرة في أعداد السكان سواء كان ذلك في سكن منتظم أو غير منتظم، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على الأراضي الزراعية، ومن ثم إيجاد خلل في التوازن البيئي". **(العزاوي، 2005، ص1)**

في التوسع العمراني خلق وحدات سكنية جديدة، والتي من المفروض أن تدمج في النسيج العام للمدينة، ونستطيع أن نميز عدة أوجه له، نذكر منها:

- التهيئة والتعمير:

يحمل مفهوم التهيئة مدلولا كبيرا يضم كل الأعمال الضرورية لسياسة عمرانية هدفها المحافظة على المدينة بشكلها القديم والجديد بصفة منسجمة، وتعتمد التهيئة العمرانية على البرمجة والتخطيط كعنصرين أساسيين هدفهما تحديد الاحتياجات وتوجيه ومراقبة التوسع الحضري، فهي ترمي إلى توزيع وتنظيم السكان والأنشطة والبنايات والتجهيزات ووسائل المواصلات على امتداد المجال. **(لطرش، ص51)**

أما التعمير فهو استهلاك المجال العمراني بصفة منتظمة وعقلانية حتى يتحول هذا الأخير من مجال فارغ إلى مجال مشغول.

إذن، التهيئة والتعمير هي نوع من أساليب وتقنيات التدخل المباشر سواء بواسطة الأفكار أو القرارات أو وسائل الدراسات والتنفيذ والانجاز لتنظيم وتحسين ظروف المعيشية في المستوطنات البشرية، وتطوير وتنمية الشبكة العمرانية بشكل متوازن عبر التراب الوطني مع الأخذ بعين الاعتبار جميع المقومات والعناصر الوسطية للمجال الذي يقع فيه النسيج العمراني أو يتفاعل معه. **(التجاني، 2000، ص84)**

استعملت الجزائر في مجال التهيئة والتعمير عدة وسائل تقنية لتنظيم مجالها العمراني مثل: مخطط العمران الموجه، ومخطط العمران المؤقت، ومخطط التحديث العمراني، والمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، ومخطط شغل الأراضي زيادة على نماذج لضبط التوسع العمراني كالمناطق السكنية الحضرية الجديدة، والمناطق الصناعية والتجزئة، وأخيرا المدن الجديدة...الخ

إلا أن هذه الوسائل المعمارية عمليا لم تفلح في التحكم في نمو النسيج العمراني بصفة عامة، مما أدى إلى ظهور التوسع العمراني غير منظم، مثل البناءات والأحياء غير القانونية.**(نفس الرجع، ص93)**

- الترميم والتجديد: والهدف من الترميم هو الوصول إلى نوع من التجانس والتناسق للنسيج العمراني للحفاظ على نمطه القديم في شكله العام، ويكون عادة على المعالم ذات القيمة التاريخية.

أما التجديد هو ذلك التدخل على النسيج الحضري، والذي يتضمن التهديم الشامل للمباني ذات الحالة الرديئة واستغلال نفس المساحة لبناء مباني جديدة بنفس الوظيفة السابقة أو بوظائف مغايرة، وتهدف هذه العملية إلى تحقيق الانسجام والتوافق بين عناصر النسيج العمراني مع توفير شروط الراحة والنظافة. **(غربي، 2010، ص60)**

2- مفهوم الأمن الغذائي.

لقد عرفت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الأمن الغذائي على أنّه: " حالة تمتع كل إنسان في جميع الأوقات بإمكانية الوصول إلى ما يكفي من الغذاء المأمون والمغذي للحفاظ على حياة صحية ونشيطة،

(https://bit.ly/2Kk28Pd) ولا يقتضي هذا التعريف إنتاج ما يكفي من الغذاء فحسب، بل يقتضي أيضا أن يكون في مستطاع كل فرد وكل أسرة الوصول إلى الغذاء الذي يحتاجونه، وتأمين السعرات الحرارية اللازمة. **(باروت، 2008، ص176)**

وبناءً على هذا، يشكل الأمن الغذائي حالة من التمتع الفعلي بالحق في الغذاء، والذي يعرف على أنّه حق كل فرد في الوصول إلى الغذاء بصورة كمية ونوعية، أو يمكن تعريفه بأنّه توفر الغذاء بكمية ونوعية كافية لتلبية الحاجات الغذائية للأفراد، **(MECHLEM,2004,p69)** وبهذا يظهر الحق في الغذاء بأنّه الحق الأكثر احتمالا في تحديد مفهوم الأمن الغذائي، ومن أهم هذه النصوص القانونية الضامنة للحق في الغذاء المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948، والمادة 11 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966. **(الاعلام العالمي لحقوق الانسان، 1948)**

وباستخدام مدخل الحق في تحليلنا للأمن الغذائي نجد أنّ هذا الأخير يتطلب تحقيق بعض العناصر الأساسية المرتبطة بالتمكين الفعلي من التمتع بالحق في الغذاء:

- **وجود غذاء كافي لتلبية الحد الأدنى من احتياجات الناس الغذائية**، ويكون هذا مرتبطا أساسا بالإنتاج المحلي، القدرة على الاستيراد والمعونة الغذائية، مع ضرورة الاهتمام بضمان استدامة هذه الوفرة.

(http: //www.ecs.co.s2/pdf/swazilandfoodsecuritypolicy.2005.pdf.p1)

- **ضمان الوصول للأغذية**، ولن يتحقق هذا إلاّ من خلال ضمان المساواة في فرص الحصول على الغذاء داخل المجتمعات، وفيما بينها، وذلك بالقضاء على الظروف الهيكلية التي تديم التفاوتات بين الناس، مع العمل على تحقيق تدابير أكثر من المعونة الغذائية الطارئة لمساعدة الفقراء.**(koc et al ,2000,p1)**

- **كفاية الغذاء كمًا وكيفا** بطريقة يمكن من خلالها ضمان تحقيق ما يسمى بالغذاء الصحي، وكذلك الرفاه التغذوي، **(محمد عبد ايمام، 2004، ص37)** ويتطلب هذا اتخاذ تدابير على جميع مستويات النظام الغذائي لضمان تحقيق الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للموارد الغذائية، فضلا عن الإدارة السليمة للنفايات، وهذا لضمان تلبية احتياجات الناس الغذائية من دون أي تضحية بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها. **(Koc,2000,p2)**

مما سبق، وأيضا حسب ما طرحه البنك الدولي، فالأمن الغذائي: "هو حصول كل الناس في كل الأوقات على غذاء كاف لحياة نشطة وسليمة"، من هذا التعريف فإن عناصره الأساسية، هي: وفرة الغذاء، واستمرارية ذلك، والقدرة على تحصيله. **(ايليس، ترجمة الشهباني، 1997، ص434)**

3- **مفهوم التنمية المستدامة:**

يشير التدهور البيئي الذي حدث معظمه خلال القرن الماضي إلى أن النموذج الاقتصادي المهيمن (الليبرالية الرأسمالية) هو "اقتصاد استخلاصي" يستنفد الموارد غير المتجددة، ويستغل الموارد المتجددة بدرجة أكبر من قدرتها على البقاء، ولذا يمكن القول أن الاستغلال المفرط والتدمير المصاحب للتنمية هما نتاج للمجتمع الصناعي الحديث (**الغامدي، ص2**).

وتعرف التنمية بأنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم التي تقتضي العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيات والهيكل الاقتصادي **(قادر، 2016، ص77)**.

و التنمية ليست مجرد زيادة في الإنتاج، بل تمكين الناس من توسيع نطاق خياراتهم فقط، بل هي الارتفاع بالمستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي. **(لكحل، 2015، ص190)**

لذلك فعند سبعينات القرن المنصرم كانت هنالك مؤشرات تدل على أن التنمية لابد أن تغير من منهجيتها؛ ظهرت فكرة مفادها عدم إمكانية الفصل بين البيئة والتنمية وذلك في المؤتمر العالمي المعني بالبيئة البشرية في ستوكهولم بالسويد سنة 1972، هي فكرة "**التنمية الإيكولوجية**"

(www.cefode.org/05ressources/.../MAJ_fiche_prolongt_6[1].PD 2016)

أما في الثمانينات من القرن الماضي قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول عام 1983 ؛ بتشكيل **اللجنة العالمية للبيئة والتنمية** برئاسة السيدة برنتلاند رئيسة وزراء النرويج وعضوية 22 شخصية من النخب السياسية، التي نشرت تقرير سنة 1987 بعنوان مستقبلنا المشترك الذي وضع الأساس العملي للنظرة المشتركة لقضايا البيئة والتنمية وأول من أسس لمفهوم التنمية المستدامة. **(قادر، 2016، ص62)**

وصل الاهتمام العالمي بالقضية البيئية ذروته مع تبني مفهوم التنمية المستدامة على نطاق عالمي في مؤتمر قمة الأرضEarth Summit الذي عقد في مدينة ريو دي جانيرو عام 1992م، وقد برز ذلك بوضوح في تأكيد منهجية التنمية الإنسانية، وفقا لتقرير التنمية الإنسانية العالمي الصادر عام 1995، على عنصر الاستدامة، من خلال التأكيد على عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة؛ سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة أو بسبب الديون العامة التي تتحمل عبئها الأجيال اللاحقة، أو بسبب عدم الاكتراث بتنمية الموارد البشرية مما يخلق ظروفاً صعبة في المستقبل نتيجة خيارات الحاضر(UNDP 1995)، وزيادة الوعي العام لمختلف قطاعات الجمهور نحو أهمية دراسة علوم البيئة وتحقيق أهداف التربية البيئية. **(الغامدي، ص3)**

يحتاج تحقيق التنمية المستدامة إلى إحراز تقدم متزامن في أربعة أبعاد على الأقل، هي الأبعاد الاقتصادية، والبشرية والبيئية والتكنولوجية. وهناك ارتباط وثيق فيما بين هذه الأبعاد المختلفة، ويهدف البعد البيئي للتنمية المستدامة إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود –ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وإلى حماية مصايد الأسماك- مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد، وهذه الأهداف يحتمل تضاربها، ومع ذلك فإن الفشل في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل والتأثير في الأمن الغذائي، وتعني التنمية المستدامة هنا استخدام الأراضي القابلة للزراعة وإمدادات المياه استخداما أكثر كفاءة، وكذلك استحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد الغلة، وهذا يحتاج إلى اجتناب التوسع العمراني للأراضي الزراعية، أي يوجد ترابط وثيق بين التوسع العمراني، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة**(www.ausde.org)**

ثانيا: أسباب التوسع العمراني:

إن الإخفاق في التحكم في النسيج العمراني ونموه بوسائل التهيئة والتعمير المذكورة أعلاه يعود إلى عدة أسباب اجتماعية وإدارية واقتصادية، أهمها:

1- زيادة الكثافة السكانية والنزوح الريفي إلى المدن:

عرف النمو السكاني في الجزائر تزايدا سريعا منذ الاستقلال، إذ تضاعف في مدة لا تزيد عن عشرين سنة فقط، فقد وصل نهاية عام 2000 حسب الديوان الوطني للإحصائيات حوالي 32.5 مليون نسمة، حيث يتواجد أغلبية السكان في مختلف أنماط المدن والمراكز الحضرية الشمالية الشرقية والوسطى والهضاب العليا، التي تعتبر أماكن جذب لسكان الأرياف لتلبية احتياجاتهم المختلفة في مجال فرص العمل والخدمات والمرافق العامة المختلفة...الخ، ولتحسين مستوى معيشتهم. **(اشنهو، ص146)**

و**النزوح الريفي إلى المدن** ساهم بشكل كبير في ارتفاع الكثافة السكانية بالمدن، وارتفاع معدلات النمو الحضري بها حسب التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتلاحقة للبلاد، وهذا لا يعني أن الهجرة الريفية هي وحدها كانت العنصر الأساسي لارتفاع معدلات النمو الحضري، فعنصر الزيادة الطبيعية بين سكان المدن لعب دورا لا يستهان به في هذا المجال، مما جعل التجمعات الحضرية غير قادرة على استيعاب سكانها وتلبية طلباتهم من عمل وخدمات عامة، وسكن ملائم لانعدام التوازن بين معدلات نمو السكان الحضري ومعدلات تطور فرص الشغل والخدمات، وانجاز السكن الحضري، الأمر الذي أدى ولا يزال يؤدي إلى اختناق المدن بالسكان، وتزايد تدهور الأوضاع بها في مختلف المجالات مع ارتفاع معدلات نمو سكانها بمعدلات متفاوتة تتراوح ما بين 2.5% 5% سنويا. **(التيجاني، 2000، ص48)**

وعليه، فالهجرة الريفية إلى المدن ترتبط أساسا بتزايد السكان، حيث تعجز الأراضي الزراعية عن توفير فرص عمل لهم، وتسبب التوسع العمراني العشوائي في وسط وضواحي المدن.

وفضلا عن الزيادة السكانية والنزوح الريفي، هناك العامل المادي الذي من خلاله يتم إغراء أصحاب الأراضي الزراعية الواقعة ضواحي المدن واستغلالها لأغراض غير

زراعية، ورغبة بعض سكان المدن في السكن في ضواحي المدينة، إذ يقتطعون مساحات معينة من الأراضي الزراعية ويحولونها إلى أرض سكنية ترفيهية فقط دون الاستفادة منها في الزراعة. **(العزاوي، ص1)**

2- أزمة السكن وزيادة المطالبة بالحق في السكن:

يشكل المسكن بالنسبة للفرد والأسرة والمجتمع حاجة أساسية شأنها شأن الغذاء واللباس والتربية والصحة، وهي من الحاجات الاجتماعية تشكل نوعية قضائها القدرة بواسطة الأساس الاجتماعي والثقافي في تسييرها، وحقائق بلوغها واستعمالها المتميز نوعا ما دليلا مؤثرا على نوعية التنمية ومستواها، وكذا نوعية الحياة والرفاهية الاجتماعية. **(عمران، 1980، ص06)**

الجزائر كغيرها من الدول النامية تعاني من أزمة السكن، خاصة مع بداية التسعينات، والتي تعتبر من بين انشغالاتها ضمن برنامج الحكومة، حيث تصنف في المرتبة الثانية بعد مشكل البطالة، وذلك من خلال محاولة إيجاد حلول لها في إطار السياسة الوطنية للإسكان، وضمن مخططاتها التنموية، حيث تعتمد سياسة السكن ولا تزال على دور الدولة في الإنجاز والتسيير بما في ذلك التمويل والتوزيع، ورغم المبالغ الضخمة المخصصة لهذه السياسة إلا أنها فشلت في القضاء على الأزمة، للتزايد المستمر للنمو السكاني بالدرجة الأولى، خاصة مع النزوح الريفي إلى المدن، وعدم تحكم الدولة في الأزمة بسبب غياب التسيير، وبروز مؤثرات أخرى كالرشوة والبيروقراطية في توزيع السكنات.

فالحصول على مسكن لائق أصبح الشغل الشاغل للمواطن البسيط في ظل ضعف القدرة الشرائية، واختلاف السعر المحدد لمختلف المواد مع الادخار الضعيف، وارتفاع ثمن السكنات الموجودة في سوق العقار، ومن ثم عدم التمكن من الانتفاع من هذا الحق. **(الاتفاقية الدولية بشان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 1966، ص7 -6)**

هذا ما جعل الحكومة تعيد النظر في مهمة توزيع السكنات بتجريد رؤساء البلدية منها ومنحها لرؤساء الدوائر، قصد تجنب التأخرات التي عرفتها العملية، وهذا في إطار الإصلاحات وإعادة هيكلة النظام من أجل القضاء جزئيا أو كليا على أزمة السكن. **(نفس المرجع، ص7)**

إن الزيادة المستمرة في عدد السكان هي إحدى أهم المشاكل التي تبعث على الخوف من نضوب موارد الطبيعة وعجزها عن تلبية الحاجات العامة للأعداد المتزايدة للسكان، لذلك فإن النمو المطرد في السكان مع بقاء الموارد الطبيعية المتاحة على حالها يعد من أهم المعوقات الأساسية لتحقيق التنمية.

وتتفاقم المشكلة إذا اجتمع الفقر مع الزيادة في عدد السكان، وهو الأمر الذي دفع العديد من دول العالم إلى التفكير جديا لمواجهة الزيادة السكانية، من جهة، وتوفير الموارد الطبيعية لسد الحاجات الإنسانية، من جهة أخرى، ومن هذه الحاجات المتزايدة توفير المساكن والمباني على أساسي التخطيط المدروس في اختيار وسائل الإنتاج وتوفير المرافق لسد الحاجات الفعلية للأجيال الحالية والمستقبلية.

3- سوء التخطيط العمراني:

وهذا يعود إلى عدم وجود جهاز إداري قوي لتسيير المدن وضبط التوسع العمراني، وانعدام وجود سياسة واضحة ومستقرة تجاه المخالفات والتجاوزات العمرانية.

إن أسباب فشل المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير في الجزائر لا يعود إلى المخططات العمرانية نفسها بقدر ما يعود إلى المصالح المسؤولة عن تطبيقها ومراقبة المخالفات والتجاوزات في حقها، وقلة التوعية والتكوين لدى المنتخبين المحليين وأصحاب القرار السياسي والإداري على القرار التقني، وانعدام الوعي المعماري لدى المنتهكين لقوانين التهيئة والتعمير. **(التيجاني، 2000، ص93)**

لهذه الأسباب وغيرها المذكورة سابقا، فإن نمو التجمعات العمرانية يؤدي إلى وجود نمط من النمو الحضري وهو التوسع الأفقي العشوائي، ومن هنا تكمن الخطورة حيث أن التوسع في كثير من الأحيان يكون على حساب الأراضي الزراعية المنتجة، وعلى حساب الأنظمة البيئية وتوازنها واستقرارها، وحسب تقارير الأمم المتحدة عام 1990 سوف يتضاعف حجم المناطق الحضرية في البلدان النامية من 08 مليون هكتار إلى أكثر من 17 مليون هكتار في نهاية القرن الماضي؛ وتؤدي خسارة الأراضي الزراعية إلى مزيد من التدهور في النظام البيئي، وبالتالي خلق العديد من المشاكل للمدينة، مثل: الإمداد بالأغذية للمناطق الحضرية، والتي تعتمد عادة على المزارع القريبة من المدن. **(www.4geography.com)**

وهذا كله، أدى إلى ظهور ما يلي:

أ- الأحياء القصديرية: إن زيادة نسبة النمو الديمغرافي الحضري، والنزوح الريفي المستمر والأمل في الحصول على حياة أفضل؛ من المؤشرات الأساسية في زيادة الأحياء القصديرية بالمدن.

والجزائر كغيرها من الدول النامية لا تملك الوسائل التنظيمية اللازمة لإلزام الأفراد بإتباع القوانين، كما أن موارد هذه الدول لا تسمح لها بتوفير البدائل السكنية لأصحاب هذه الأحياء، مما ينتج عن ذلك أكثر المناطق شيوعا في أماكن التحضر السريع، الأحياء القصديرية، والقطاع غير الرسمي للإسكان. **(ديلمي، 2007، ص143-148)**

ب- المناطق العشوائية والبناء الفوضوي:

تعتبر ظاهرة جديدة وخطيرة، وترجع خطورتها إلى كبر حجمها حيث لم يعد من الممكن تناسيها أو تجاهلها فأصبحت اتجاها عاما وغالبا في كافة المدن، وإلى مستواها غير مقبول من الناحية العمرانية حيث منحت البيئة العشوائية الكثير من القيم المعمارية والتخطيطية السلبية.

4- توسع النشاط الصناعي والتجاري في المدن:

تمثل الزراعة قطاعا استراتيجيا في الاقتصاد الوطني لكونها توفر المطالب الأساسية للمجتمع وهو الغذاء، بالإضافة إلى ما توفره من مواد أولية للصناعة، وفرص عمل لأعداد كبيرة من الفئات المجتمع.

إن إعادة هيكلة القطاع الزراعي في الجزائر وتنظيمه، وحرمان شباب الأرياف من حق الاستفادة من الأراضي الزراعية الموزعة جعل العديد منهم يغادرون الأرياف بحثا عن عمل في المدن، وقد صاحب هذه العملية انخفاض ملحوظ في نسبة عمال الزراعة (من 22% سنة 1989إلى 20% سنة 1990 من مجموع اليد العاملة المشتغلة التي وصلت 4.5 مليون نسمة في نفس السنة)، ويمكن تفسير هذا الانخفاض إلى تعويض التعاونيات الزراعية الحكومية التي كانت تأخذ الجانب الاجتماعي بعين الاعتبار في توفير الشغل لشباب الريف العاطل بملكيات زراعية. **(التيجاني، 2000، ص49)**

كما أن التوسع المستمر للتجارة على المستوى الداخلي والخارجي، نتيجة الاتجاه نحو اقتصاد السوق، وحرية التجارة، وقلة المراقبة أو انعدامها جعل الكثير من شباب الأرياف والقرى الصغيرة المجاورة للمدن يهاجرون للمدن لامتهان التجارة كباعة متجولين للمنتجات الأجنبية المهربة، أو المستوردة من الخارج، أو بيع الخضر والفواكه (بدون سجل تجاري)، وأحيانا يتم استعمال العتاد الفلاحي لنقل مواد البناء والماء (بدون رخصة نقل) حيث أن هذه الأشغال تعود عليهم بأرباح يستحيل تحقيقها في المجال الزراعي.

إن تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مختلف المجالات الاقتصادية، أدى إلى ظهور عدد كبير من الوحدات الصناعية الخاصة في المناطق الصناعية الواقعة قرب المدن الكبرى والمتوسطة، والتي هيئت من طرف الدولة لاستقبال مثل هذه المؤسسات الإنتاجية كتجربة مبدئية في مجال الخوصصة أو الانتقال إلى القطاع الخاص، ففي سنة 1987 على سبيل المثال منحت الدولة 1604 رخصة لإنشاء وحدات صناعية خاصة في مختلف فروع الصناعة، ، وعادة ما تستقطب هذه الوحدات 75% من اليد العاملة أصلها من المناطق الريفية، حيث يفضلها أرباب العمل في القطاع الصناعي الخاص،

لأنها أكثر جدية وتفانيا في العمل من عمال المدينة. **(نفس المرجع، ص50)**

ثالثا: واقع الأراضي الزراعية في الجزائر مع بداية الألفية

تميزت الفترة الأخيرة خصوصا بعد سنة 2010 بتكثيف النشاطات الفلاحية بهدف تنفيذ البرامج والقرارات المتخذة في إطار الإصلاحات المنتهجة من قبل الحكومة؛ وفق سياسة التجديد الفلاحي والريفي الهادف إلى تدعيم الأمن الغذائي، ومن بين أهم التحديات التي تواجه نشاط القطاع الفلاحي

هو مشكل العقار الفلاحي أي عدم قدرة الدولة على الاختيار بين خصخصة الأراضي الفلاحية أو الحفاظ على ملكيتها، كذلك مشكلة التوسع العمراني على حساب هذه الأراضي قبل التطرق لمشكل العقار الفلاحي نعرج على إمكانيات الجزائر من الأراضي الزراعية(**زاوي، 2016، ص 182**).

إمكانيات الجزائر من الأراضي الزراعية:

تعتبر الجزائر أكبر فضاء متوسطي، حيث أنها تحوز على ثلاثة أرباع المساحة المتوسطية الزراعية فهي تفوق بذلك 10مرات كاليفورنيا وأكثر من 20 مرة اسبانيا.

تتوفر الجزائر على امتداد البحر الأبيض المتوسط على خط موازي يمتد على أكثر من 1400كم ويصل عمقه إلى 200كم، بالإضافة إلى المنخفضات الصحراوية مابين بسكرة والوادي والساورة التي هي أراضي ممتازة وكلها مناطق خالية من الجليد، مما يسمح بها النمو البيولوجي النباتي عل طول السنة. وبحكم هذا الموقع الجغرافي، الجزائر مؤهلة لأن تكون أكبر قوة زراعية في العالم، بالإضافة إلى الهضاب والواحات والسهوب التي تمتد على اكثر من 60 مليون هكتار مؤهلة كلها لإنتاج زراعات ممتازة **(بختاوي، 2013)**.

مشكل العقار الفلاحي والتوسع العمراني:

حاول المشرع الجزائري وضع حل لمشكلة العقار الفلاحي في عدة مناسبات لعل أهمها قانون 16/08**(الجريدة الرسمية، 2008، العدد46)** الذي ساهم في تحديث أهداف الفلاحة وتوجيهها نحو المساهمة في تحسين أوضاع الأمن الغذائي، مع تثمين وظائفها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وذلك بتشجيع زيادة مساهمتها في جهود التنمية الاقتصادية وكذلك التنمية المستدامة للقطاع الفلاحي، وحسب المادة 87 من

نفس القانون فانه يعاقب بعقوبة تتراوح بين سنة و5 سنوات حبس وغرامة مالية قدرها 100ألف دينار جزائري كل من يقوم بتغيير الطابع الفلاحي للأراضي المصنفة فلاحية أو ذات وجهة فلاحية.

لكن فيما يخص التوسع العمراني على حساب الأراضي الفلاحية لم يتم التطرق له من خلال هذا القانون، وفي هذا الصدد كشف رئيس المجمع الجزائري للخبراء للمهندسين عبد الحميد بودواو عن تربع 600منطقة حضرية على 200ألف هكتار من الأراضي الزراعية والمساحات الفلاحية على المستوى الوطني، مشيرا إلى أن ذلك أخذ منعرجا خطيرا.

وكشف أن الأراضي الفلاحية في تراجع كبير أمام تحويل مساحات هامة منها إلى مشاريع سكنية لتغطية العجز في العقار بعدة مناطق في الوطن وتشير الأرقام –حسبه- إلى تحويل 150 هكتار في عدة بلديات من العاصمة لوحدها إلى مشاريع سكنية في السنوات 2014-2015-2016 مفيدا انه من خلال العاصمة فقط يظهر جليا مدى التوجه نحو التوسع العمراني على حساب الأراضي الفلاحية، وأشار إلى أنه ومنذ سنة 2012 وفي إطار البرنامج الوطني لإنجاز المساكن، تم على سبيل المثال اقتطاع خمسة هكتارات من الأراضي الفلاحية ببلدية عين البنيان، ونفس المساحة بكل من أولاد فايت، وبراقي والحراش، و21 هكتارا بالرغاية، و12 هكتار بالرويبة، و8 هكتارات بهراوة، و33 هكتار بعين طاية، برج الحري 45 هكتار وبرج الكيفان 32 هكتار. **(بودواو، 2016)**

رابعا: آليات المحافظة على الأراضي الزراعية في إطار التنمية المستدامة ومواجهة التوسع العمراني في الجزائر

لمواجهة مخاطر التوسع العمراني والحفاظ على الأراضي الزراعية واستدامتها، التي تعتبر من متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، لابد من العمل على ما يلي:

1- إدماج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات التخطيط العمراني:

تعتبر سياسات التخطيط العمراني من أهم الوسائل لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، لذلك لابد من معرفة أهمية تخطيط العمراني أو تخطيط المدن في حماية البيئة وشغل الأراضي:

أ- أهمية التخطيط العمراني وعلاقته بالظروف البيئية:

يعد التخطيط العمراني من أهم سبل التقدم والرفاهية، والتي تحاول الدول تطبيقه في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعمرانية والثقافية، بل يعد ضرورة لتنسيق الجهود واستثمار الطاقات لتحقيق وبلوغ الأهداف المنشودة.

غير أن التخطيط العمراني ليس بالتخطيط السياسي والاقتصادي، إذ يراد به وضع تنظيم لتخصيص الأماكن بما يحقق أفضل استخدام لها وجلب أحسن المنافع من توظيفها دون التقدير بمدة معينة، أما التخطيط السياسي والاقتصادي فيقصد به وضع البرامج للمستقبل لتحقيق أهداف معينة خلال مدة محددة.

ويتم إجراء التخطيط العمراني على أساس الوحدة والشمول، بحيث تشمل دراسة التخطيط جميع الأقاليم المجاورة التي تحيط بالمدينة المراد تخطيطها، وبيان العوامل التي تؤثر فيها ماديا واقتصاديا واجتماعيا في حاضرها ومستقبلها، حيث يعتمد التخطيط العمراني للمدينة على عدة عوامل، منها: طبوغرافية المدينة وحالتها الاجتماعية والاقتصادية، والعمرانية، ومستوى مجالات العمل والإنتاج فيها، ونسبة التطور والتنمية، وتوزيع السكان بين الحضر والريف، وحجم الخدمات التي تلبيها المرافق العامة ومستوى أدائها.

بناءا عليه، فأهمية التخطيط العمراني تكمن في تهيئة بيئة سليمة مناسبة لمعيشة الإنسان، بتنظيم استعمال الأرض وتخطيط الأبنية وتجميلها، وتوزيع وسائل الإنتاج وتنسيق التجمعات السكانية وتوفير كل الخدمات العامة في المدن والقرى، وتحديد نوعية المواد المستخدمة في البناء وحجم الأبنية وارتفاعها، وسبل الإنارة والتهوية، وغير ذلك. **(باشا عمر، 2009، ص99)**

كما تؤثر الظروف البيئية على التخطيط العمراني، إذ تنعكس على تخطيط المدن، فيجب أن تراعى متطلبات سكان المنطقة الاجتماعية والدينية والنفسية، والثقافية، فضلا عن المتطلبات الجمالية والفنية والمعمارية الرائعة، فيجب أن يتواءم تخطيط المدينة مع ظروف البيئة التي يعيشها الإنسان في المدينة محل التخطيط.

فلغياب القواعد القانونية والتخطيطية، وعدم استعمال الأسس الفكرية والدينية، والتراثية والحضارية عند التفكير في بناء المدينة العربية، أفقدها شخصيتها العربية الإسلامية.

ففي الواقع إن قانون التخطيط العمراني لم يظهر إلا بعد الثورة الصناعية، وما ترتب عليها من رخاء اقتصادي، إذ بدأ ترتيب التجمعات السكانية بتشريعات، ويعد التخطيط العمراني حديث النشأة إذا ما قورن مع بقية فروع القانون الإداري، ويعتبر مجموعة القواعد القانونية ذات الصلة بتنظيم استخدام الحيز المكاني في إقليم ما بما يحقق الصالح العام، إذ يحدد استعمالات الأرض من حيث تقسيمها إلى مناطق سكنية، وسياحية، وصناعية وتجارية، كما يحدد موقع الخدمات والمرافق العمومية، ولا سيما المطارات وخطوط السكك الحديدية وشبكات الشوارع والمجاري والكهرباء، والمناطق الأثرية والتاريخية، كما يهدف قانون التخطيط إلى تأمين الحيز العمراني لمجال التوسع المرتقب.

كما أن قواعد التعمير تختلف باختلاف المكان، فالقواعد المتعلقة بالمناطق السكنية تشترط السكينة والهدوء، حيث يجب قبل اختيار المدينة والشروع في عمرانها توفر عوامل متعددة منها: البعد عن مصادر التلوث، وتوفر المساحات الخضراء، وتحديد حجم البناء وارتفاعه.

أما بالنسبة لتخطيط المدن الصناعية والتجارية، والتاريخية، والثقافية، فإنه توجد قواعد قانونية خاصة بكل منطقة من بين المناطق التي يتناولها القانون بالتنظيم.

إلى جانب قانون التخطيط العمراني، فإن القانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة المؤرخ في 19 جويلية 2003، **(الجريدة الرسمية، 2003، العدد43)**جاء بجملة من المبادئ تجسد مضمون التنمية المستدامة، أهمها:

- **مبدأ الإدماج:** الذي يجب بمقتضاه دمج ترتيبات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة عند المخططات والبرامج القطاعية وتطبيقها.

- **مبدأ الاستبدال**: الذي يمكن بمقتضاه استبدال عمل مضر بالبيئة بآخر يكون أقل خطر عليها، ويختار هذا النشاط الأخير حتى ولو كانت تكلفته مرتفعة ما دامت مناسبة للقيم البيئية موضوع الحماية.

- مبدأ الإعلام والمشاركة: الذي يكون بمقتضاه لكل شخص الحق في أن يكون على علم بحالة البيئة والمشاركة في الإجراءات المسبقة عند اتخاذ القرارات التي تضر بالبيئة.

هذا بالإضافة إلى مبادئ أخرى: كمبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي، ومبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية، ومبدأ الحيطة،... **(حجري، 2006، ص296-295)**

ب- بناء قواعد وأجهزة لنشر المعلومات البيئية:

تلزم الاتفاقيات الدولية الدول الأطراف بإنشاء بعض الأجهزة المتخصصة بحماية البيئة لتتولى الإشراف والرقابة ونشر المعلومات البيئية، وبناء مراكز معلومات بيئية وإدامتها واعتماد المكاتب والجهات الاستشارية والمختبرات، والقيام بالدراسات والتحاليل والقياسات في مجالات حماية البيئة وتحسينها.

وكل هذا من أجل معرفة كل المتغيرات البيئية، ومراقبة التلوث وقياسه، وإثراء معرفة المشرعين لسن التشريع البيئي، ولبناء قاعدة من المعلومات تمكن الفئات الاجتماعية من الإلمام بالثقافة البيئية، وخاصة الموظفين والقائمين على حماية البيئة سواء الذين يعملون في مجال تنفيذ قوانين حماية البيئة، أو كانوا يعملون في مشروعات الدولة الأخرى ذات الآثار الملوثة للبيئة، حيث أنهم ملزمون باحترام قواعد القانون البيئي. **(نجم الدين، 2012، ص325-324)**

ج- الرقابة القضائية على القرارات الإدارية البيئية غير مشروعة:

تعد الرقابة القضائية من أهم الضمانات مبدأ المشروعية، وحماية الحقوق والحريات الفردية إزاء كل فعل من شأنه المساس بشكل مباشر أو غير مباشر بهذه الحقوق والحريات، وقد يحصل التلوث نتيجة عمل قانوني تقوم به الهيئات الإدارية، كما لو أصدرت قرارا إداريا بإنشاء ميناء جوي في وسط المدينة، أو إنشاء بعض الصناعات الكيمائية أو البيولوجية الخطرة على خلاف المحددات البيئية...الخ، فإذا ترتب على هذه الأعمال الإدارية تلوث بيئي، وسبب ضرر للغير محقق أو محتمل الوقوع، فإن للمتضرر الحق في اللجوء إلى المحاكم الإدارية لإلغاء القرار الإداري غير مشروع، والتعويض عنه. **(نفس المرجع، 336 -337)**

2- نظام التراخيص كأهم الآليات القانونية لحماية البيئة.

يعد نظام التراخيص من الوسائل القانونية الوقائية المتاحة لحماية البيئة، فهو من وسائل الضبط الإداري الصادرة عن السلطة الإدارية المختصة للقيام بنشاط معين، وذلك للحفاظ على النظام العام العمراني في المجتمع، **(تبسي، 2016/2015، ص116)** وهو من الوسائل ذات التطبيق الواسع في مجال حماية البيئة لا سيما في التشريعات الأوروبية، ومن أمثلة ذلك:

- رخصة البناء: تعتبر رخصة البناء من أهم الرخص التي تعبر عن الرقابة السابقة على المحيط البيئي والوسط الطبيعي، ومن أهم الوسائل القانونية لإعلام الجمهور بالشروط الواجب احترامها في عملية البناء للبيئة، فقد اشترط القانون 29/90 المتعلق بالتهيئة والتعمير للحصول عليها موافقة الإدارة المختصة قبل الشروع في إنجاز أي بناء جديد، أو قبل أي ترميم أو تجديد على هذا البناء، بل كل شخص يريد البناء في بعض المناطق المحمية أو المناطق السياحية عليه الحصول على موافقة الوزارة المكلفة بالتسيير أو الإشراف على الأمكنة المراد إنجاز البناء فيها؛ **(الجريدة الرسمية، 2004، العدد52)** فموافقة الوزارة المعنية يعتبر إجراء قانوني مسبق قبل الحصول على رخصة البناء من الهيئة الإدارية المختصة التي عينها قانون التهيئة والتعمير.

وهناك أنواع أخرى من الرخص نصت عليها العديد من القوانين المختصة كوسائل قانونية وقائية لحماية البيئة، منها: رخصة استغلال المنشآت المصنفة، رخصة استعمال واستغلال الغابات، رخصة الصيد، رخصة استغلال الساحل والشواطئ...الخ **(وناس، 2007، ص107)**

هذا بالإضافة إلى مخططات تنظيم عملية التهيئة والتعمير التي تعتبر من أدوات التخطيط العمراني في الجزائر، والتي تهدف إلى صيانة عدد من العناصر البيئية، وحماية الأراضي الزراعية والاستغلال العقلاني للموارد المائية السطحية والباطنية، ومحاولة استصلاح أراضي جديدة، ومكافحة التصحر، حماية المساحات الرعوية وتجهيزها، خاصة الصحراوية منها، وذلك في مختلف أقاليم الجزائر. **(لعويجي، 2002/2001، ص51)**

خاتمة:

إن الجزائر تتوفر على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، يمكن أن تحقق أمن غذائي لائق بمواطنيها، ولكن بالنظر إلى الارتفاع الهائل لعدد السكان خلال السنوات الأخيرة، تم وضع استراتيجيات للبناء مختلفة من مصانع ومباني ضخمة، وبهدف تطوير قطاع الإسكان والتعمير للقضاء على أزمة السكن، ولعدم التسيير الجيد لذلك، تم تدمير الأراضي الزراعية وتشويه البيئة وتلويثها، وأثر ذلك على الأمن الغذائي والصحي لحياة الإنسان.

لذلك، فمن أهم النتائج المتوصل إليها، نذكر:

- إن المخططات العمرانية المتبعة دورها منعدم في حماية البيئة، وفي المحافظة على الأراضي الزراعية من زحف العمران عليها، مع الفشل في توسيع الرقعة الزراعية من خلال استصلاح أراضي جديدة، ولذلك فمن مخاطر التوسع العمراني القضاء على الأراضي الزراعية وتقلص مساحتها وأثر ذلك على التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة، لأن الحفاظ على الأراضي الزراعية واستدامتها من متطلبات تحقيق التنمية المستدامة.

- إن الصعوبات التي تواجه القطاع الزراعي في الجزائر من جراء السياسات العمرانية المتبعة، كان لها أثرها في أزمة نقص إنتاج الأغذية الزراعية التي مست الحياة الإنسانية، وهذا ما يساهم في تقويض الأمن الغذائي، وانتشار ظاهرة الفقر والبطالة.

2- الاقتراحات:

- إعادة النظر في جميع وسائل التهيئة والتعمير وقوانينها بشكل يمنع المساس بالأراضي الفلاحية والزراعية.

- عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالتهيئة والتعمير لا يجب أن يطغى القرار السياسي على وزن القرار العلمي والتقني في مجال التخطيط والتهيئة العمرانية.

- عدم منح رخص البناء للمساكن في الأراضي الزراعية، أو فرض ضرائب مالية عالية للبناء في تلك المناطق.

- يجب سن تشريعات ملزمة للحفاظ على البيئة، وتطبيق سياسات إنمائية سليمة تأخذ بعين الاعتبار محدودية الموارد الطبيعية المتاحة وتوزيعها، مع رفع الوعي البيئي

لدى جميع فئات المجتمع، وبذل المزيد من الجهود الإيجابية لتحقيق التكامل بين الإستراتيجية الصحية والبيئية، خاصة من حيث توفير الغذاء ومياه الشرب السليمة، ومعالجة مياه الصرف والمخلفات الصلبة، والتحكم أو الحد من المخاطر المحتملة من الكيمياويات والتلوث بمختلف أنواعه، ومن خلال تحقيق هذه العوامل نتجه أكثر نحو ضمان تحقيق بيئة سليمة وصحية التي تشكل عنصرا أساسيا في ضمان تحقيق الأمن الغذائي واستدامة الأراضي الزراعية.

- الحد من ظاهرة النزوح الريفي عن طريق استمرارية سياسة تدعيم السكن الريفي، وتوفير الإمكانات المادية للفلاحين، وعدم تشجيع النازحين على الهجرة، وتوفير فرص عمل لهم في أراضيهم، وتوزيع الأراضي الزراعية على الشباب لاستثمار والعمل بها.

- تحديد مساحة السكن الريفي وفق المعايير المعتمدة من قبل هيئة التخطيط، مع فرض غرامات مالية باهظة على الأشخاص اللذين يصدرون قرارات لقلع أشجار البساتين لغرض بناء المساكن.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر

01- الوثائق والنصوص:

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الصادر بموجب قرار الجمعية العامة 217 ألف د-3، المؤرخ في 10 ديسمبر 1948.

الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 16 ديسمبر لسنة 1966.

القانون رقم 29/90 المتعلق بالتهيئة والتعمير، المؤرخ في 10 ديسمبر 1990، الجريدة الرسمية، العدد 52، المعدل والمتمم بالقانون رقم 05/04 المؤرخ في 14 أوت 2004، الجريدة الرسمية العدد 51

القانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة المؤرخ في 19 جويلية 2003 الجريدة الرسمية العدد 43.

ثانيا: المراجع

I- باللغة العربية:

01- الكتب:

إسماعيل نجم الدين زنكنه، القانون الإداري البيئي، دراسة تحليلية، بيروت، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، طبعة الأولى، 2012.

أحمد بوذراع، التطور الحضري والمناطق الحضرية المختلفة بالمدن، باتنة، الجزائر، منشورات جامعة باتنة، دون سنة النشر.

أسود قادر أحمد، تأثير التلوث البيئي على رأس المال البشري، بيروت، لبنان، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، الطبعة الأولى، 2016.

أحمد لكحل، النظام القانوني لحماية البيئة والتنمية الاقتصادية، بوزريعة، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، .2015

بشير التجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 2000.

جيلاني عمران، أزمة السكن آفاق التنمية الاشتراكية في الجزائر، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، طبعة 1980.

ديلمي عبد الحميد، دراسة في العمران السكن والإسكان، عين مليلة، دار الهدى، طبعة 2007.

محمد صبري محسوب سليم، البيئة الطبيعية وتفاعل الإنسان معها، القاهرة، دار الفكر العربي، طبعة 1996.

محمد محمد عبد إمام: الحق في سلامة الغذاء من التلوث، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2004.

حمدي باشا عمر، حماية الملكية العقارية الخاصة، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة السابعة 2009.

عبد الحميد بوقصاص، النماذج الريفية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، دون سنة النشر.

عبد اللطيف اشنهو، الهجرة الريفية في الجزائر، الجزائر.مركز الأبحاث في الاقتصاد التطبيقي، المؤسسة الوطنية للمطبعة التجارية، دون سنة النشر.

فرانك إيليس، ترجمة: إبراهيم يحي الشهابي، السياسات الزراعية في البلدان النامية، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، طبعة 1997.

فؤاد حجري، البيئة والأمن، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2006.

صبحي محمد قنوص، دراسات حضارية، الجماهيرية الليبية، الدار الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة .1994

18- فوزية غربي، الزراعة العربية وتديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، دار بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر والتوزيع، جوان .2010

02- المقالات:

محمد جمال باروت، " تحدي الأمن الغذائي: رؤية مشروع سورية 2025"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان43-44، صيف 2008.

ظافر إبراهيم العزاوي، التوسع العمراني وأثره على استعمالات الأرض الزراعية في ناحية يثرب، مجلة الفتح، العدد الثاني والعشرون 2005.

03- الرسائل الجامعية:

وناس يحيى، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في القانون العام، تخصص قانون عام، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، جويلية2007.

لعويجي عبد الله، " قرارات التهيئة والتعمير في التشريع الجزائري"، رسالة ماجستير، تخصص قانون إداري وإدارة عامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية 2012/2001.

لطرش سارة، " تأثير النمو السكاني في تغير مورفولوجية المدينة، دراسة ميدانية بمدينة سطيف"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة فرحات عباس، سطيف، دون سنة النشر.

أممية بومحداف، " الرقابة القضائية على أعمال الضبط الإداري في مجال العمران(دراسة تطبيقية في الجزائر)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص قانون إداري، جامعة العربي تبسي، تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2016/2015.

زاوي بومدين، التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، السنة الجامعية 2015-2016.

باللغة الأجنبية: - II

-01Kerstin Mechlem: "Food security and the right to food in the discourse of the United Nations ", in: International food security and global legal pluralism, Bruxelles: Bruylant, 2004.

-02Mustafa Koc et al: " Armer les villes contre la faim: systèmes alimentaires urbains durables ", New Delhi: C.R.D.I, 2000.

- III المواقع الإلكترونية:

أسباب الزحف العمراني على الأراضي الزراعية، www.4geography.com

National food security policy for Swaziland" □

http: //www.ecs.co.s2/pdf/swazilandfoodsecuritypolicy.2005.pdf.

"Food security": FTP: //ftp.fao.org/es/policy briefs/pdo2.pdf

الإتحاد العربي للبيئة والتنمية المستدامة، أبعاد التنمية المستدامة، www.ausde.org

عبدالله بن جمعان الغامدي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة، ص2، متوفر على الموقع: www.loredz.com

عبد الحميد بودواو، 200ألف هكتار من الأراضي الزراعية تتحول إلى باطيمات في سنوات، www.ennaharonline.com

بختاوي سعيد، الجزائر مؤهلة لأن تكون أكبر قوة زراعية في العالم، www.djazairess.com/eldjoumhouria/37170